البنك المركزي العراقي
المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان

# دراسة بعنوان
# الجهاز المصرفي العراقي
# نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية

اعداد
وليد عبدي عبد النبي
مدير عام مراقبة الصيرفة والائتمان

## ١ ــ التطور التاريخي للجهاز المصرفي العراقي

- نشأ القطاع المصرفي العراقي منذ القرن التاسع عشر كقطاع خاص يضم مجموعة من المصارف العراقية وفروع لمصارف عربية واجنبية عددها سبعة عشر فرعا" لحقة فيما بعد نشوء قطاع مصرفي حكومي متمثلا" بانشاء المصرفين الصناعي ، والزراعي ، عام ١٩٣٥ ، ومصرف الرافدين عام ١٩٤١ ، والبنك المركزي العراقي عام ١٩٤٧ فالمصرف العقاري عام ١٩٤٨ لتعمل المصارف الحكومية والمصارف الخاصة على أساس تنافسي لتقديم الخدمة الأفضل للجمهور .
- تبع ذلك تأميم المصارف الخاصة عام ١٩٦٤ وتكوين أربع مجموعات مصرفية الحقت بالمصرف التجاري العراقي الذي ادمج مع مصرف الرافدين عام ١٩٧٤ ٠ كما تم تأسيس مصرف الرشيد عام ١٩٨٨ لتخليص المصرف الاول من مواجهة مشكلات المديونية الخارجية التي تحملها المصرف الاول وعجزه عن التسديد .
- صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ الذي عدل بموجبه قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ ليسمح للقطاع الخاص مجددا" بانشاء المصارف الخاصة التي ابتدأت بمصرفين عام ١٩٩٢ وانتهت الى (٣٦) مصرفا" عام ٢٠١٠ الى جانب سبعة مصارف حكومية تجارية ومتخصصة بضمنها المصرف التجاري العراقي ( TBi ) .

ــ صدر قانون جديد للمصارف برقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ الذي سمح بموجبه للمصارف الاجنبية العمل في العراق وفق الاشكال المصرفية التالية :ــ

- انشاء كيان مصرفي مملوك للأجانب بالكامل ويعامل معاملة المصارف العراقية من حيث الحقوق والالتزامات ، وقد بلغ عدد المصارف الاجنبية في العراق أربعة مصارف ٠
- المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية وبدون حدود ٠
- فتح مكاتب تمثيل للتعريف بالخدمات التي يقدمها المصرف الأم وترويج هذه الخدمات ودراسة السوق المحلية ٠

## ٢ــ المشاكل الموروثة في الجهاز المصرفي العراقي قبل عام ٢٠٠٣

ورث البنك المركزي العراقي قبل عام ٢٠٠٣ جهازاً مصرفياً يشكو من الظـواهر السلبية التاليه :-

- تبلغ الكثافة المصرفية في العراق (عدد المصارف على عدد السكان ) مـصرفا" واحدا" لكل (٤٦٦٣٢ شخص) قياسا" بالكثافة المصرفيـة المعياريـة البالغـة
- مصرفا" واحدا" لكل عشرة الاف نسمة مما يدلل على ضعف الوعي المـصرفي وعدم وصول الاقتصاد العراقي والمجتمع العراقي الى المستوى العالمي في هـذا المجال ومما يدلل على الحاجة الكبيرة لنشر الوعي المصرفي داخـل المجتمـع العراقي ولدى المصارف نفسها من خلال تطوير الخدمات المصرفية ونشرها ٠
- غلبة الطابع العائلي على عدد من المصارف الاهلية (الخاصة ) مما يعني اتحاد الادارة مع الملكية في هذه المصارف من اجل تحقيق المصالح الضيقة الخاصة بالعائلة اضافة الى ضعف الثقافة المصرفية لبعض اصحاب رؤوس الاموال مما يؤدي الى ضياع هذه المـصارف بـين رغبـات اصـحاب رؤوس الامـوال ومتطلبات اعمال الصيرفة والالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المختصة التي وضعت بشكل اساس لصالح النظام المصرفي٠
- غياب الاستراتيجيات المصرفية العامة الفاعلة والخطـط التفـصيلية الـسنوية وخطط الطوارئ وعدم توفر جميع السياسات التي ينص عليها قانون المصارف وقانون البنك المركزي العراقي واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي العراقي على مجالس ادارة المصارف المصادقة عليها من اجل تنفيذها ٠
- غياب المؤسسات الساندة للنظام المصرفي وعمله مثل شـركة للتـأمين علـى الودائع واخرى للتأمين على القروض او مكاتب لدراسـة وتحليـل الاخطـار المصرفية وغيرها ٠
- عدم تناسب الخدمات التي تقدمها المصارف العراقية من حيث عددها او نوعها واجراءات واسلوب وسرعة تقديمها مع متطلبات تطـور الاقتـصاد العراقـي ومتطلبات اقتصاد السوق وضعفها بالمقارنة مع عدد ونوع الخدمات التي تقدمها المصارف العربية والعالمية ٠

- ضعف الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها المصارف وعدم توفر وسائل الاتصال السريعة المبنية على الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تتطلبها ظروف العمل الجديدة وغياب البرامج الحاسوبية الملائمة لتطوير عمل المصارف وتوسيع وتحسين خدماتها وتمكينها من الرقابة والسيطرة اليومية ومن اجل وضع السياسات اللازمة لتلافي المخاطر وتحسين الاداء وتوسيع الخدمات ٠
- ترهل الهيكل الاداري في العدد الكبير من المصارف وخصوصا" الحكومية وضعف الخبرات المصرفية الحديثة بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر ويمر بهما العراق مما ادى الى تراكم المشاكل اليومية وعدم التمكن من تطبيق الرقابة الفعالة وتحقيق الاجراءات التصحيحية ٠
- ارتفاع حجم القروض غير المسددة وضعف التخصيصات المالية لمواجهتها وعدم التمكن من اتخاذ الاجراءات الجذرية لتصفية اوضاع الضمانات المقدمة لقاءها بسبب عدم الاستقرار الوضع الامني والاقتصادي وتعاني المصارف الاهلية والحكومية من المشاكل المستديمة والتي تحتاج الى اتخاذ قرار بشأنها ومن هذه المشاكل .
- مشكلة العملة المزيفة المستبدلة بالطبعة الرابعة عشر الصادرة عن البنك المركزي العراقي حيث ظهرت العديد من المخالفات وسجلت دينا" على المصارف من قبل المديرية العامة للاصدار والخزائن في البنك المركزي ولم يحسم موضوعها حتى الان ٠
- مشكلة الوثائق التالفة والمحروقة والخاصة بالمقترضين والمدنيين بشكل عام وحقوق الملكية الخاصة بالضمانات المقدمة من قبل الزبائن لقاء الائتمانات والتي حصلوا عليها من المصارف ٠
- مشكلة نقل النقود من الادارات العامة لفروع المصارف وتعرضها للسرقة بسبب عدم الاستقرار الامني وخصوصا" في بعض المناطق المسماة بالساخنة ٠
- قيام المصارف بتقديم خدمات ثانوية على حساب مهامها الرئيسية ومنها توزيع رواتب المتقاعدين ٠

ـ اما المصارف الحكومية فانها اضافة الى كل ماذكر اعلاه تعاني من المشاكل الاساسية التالية :

- ان تشكيلة مجالس الادارات في المصارف الحكومية المستنده لاحكام المادة (٢٠) من قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ التي تتكون من رئيس مجلس الادارة المدير العام ، ويعين من قبل الوزير واربعة اشخاص رغم ان تعيينهم يتم من قبل الوزير ولكنهم من موظفي المصرف وعضوان اخران ينتخبان من قبل منتسبي الشركة وعضوان من ذوي الخبرة والاختصاص من خارج الشركة مما يؤثر على جميع القرارات ويضعها بيد المدير العام ورئيس مجلس الادارة او الوزير نتيجة للتسلسل الاداري ولهذا السبب فان اغلب القرارات التي تصدر تكون ذات طابع اداري ويغلب عليها الطابع السياسي والفردي وقد تكون بعيدة عن الطابع المصرفي مما يؤثر كثيرا" على نتائج اعمال المصرف ٠
- طريقة توزيع ارباح المصارف الحكومية استنادا" الى المادة (١١) الفقرة الرابعة حيث لايزيد الربح القابل للتوزيع عن ٣٠% من كلفة النشاط الجاري ويحول الباقي الى حساب وزارة المالية ٠ من هذا الربع ٤٥% للخزينة العامة ، ٣٣% حوافز مجالس الادارة وموظفي الشركة ، للبحث والتطوير ٥% ، ٥% للخدمات الاجتماعية للعاملين والمتبقي منه ١٢% يذهب كأحتياطي رأس المال مما اضعف قاعدة رأس المال وحال دون وصول عدد من المصارف الحكومية الى الحد الادنى لرأس المال ٠
- ان طريقة التوزيع هذه لاتأخذ بنظر الاعتبار الاحتياجات الفعلية لتطوير العمل المصرفي للمصارف الحكومية والاستجابة لمتطلبات التطوير في النواحي المختلفة للعمل المصرفي او متطلبات الاقتصاد العراقي والسوق المصرفي ٠

## ٣ـ المؤشرات العامة حول الجهاز المصرفي العراقي مابعد عام ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٠/٩/٣٠

- يتكون النظام المصرفي في العراق لغاية ٢٠١٠/٩/٣٠ من سبعة مصارف حكومية الى جانب (٣٦) مصرفا" خاصا" يهيمن فيها مصرف الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة على ٩٧% من موجودات الجهازالمصرفي العراقي . مقابل ٣% لمصارف القطاع الخاص . والتي تمثل حوالات الخزينة الجزء الاكبر من هذه الموجودات .

- تعاني المصارف الحكومية من محدودية رؤوس اموالها وخدماتها ، من المديونية الخارجية ، والترهل الاداري ، وضعف التقنية ونظم الاتصال وغياب الستراتيجيات المصرفية وخطط الطوارىء .
- بلغ عدد المصارف الحكومية السبعة مع فروعها (٤٠٧) فرع وعدد المصارف الأهلية مع فروعها بلغت (٤٥٩) فرعا ليصبح عدد المصارف مع فروعها (٨٦٦) مصرف .
- في ظل الفلسفة الاقتصادية والسياسية الجديدة في العراق ، وتحسين مناخ الاستثمار باصدار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ فقد أخذ النشاط المصرفي الاهلي في التطور والتسارع ضمن بيئة سوق نشطة ومتجدده ليبلغ عددها (٣٦) مصرفا" عام ٢٠١٠ بضمنها فروع لـ(٦) مصارف أجنبية هي ( بيبلوس ، المؤسسة العربية المصرفية ، المصرف الزراعي التركي ، وبنك ملي ايران ،أنتركونتنتال ، بيروت والبلاد العربية ،مصرف أبوظبي الاسلامي )اضافة الى عدد من مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية ليرتفع عدد فروع المصارف الى (٨٧٤) فرعا" ومكتبا" .
- حصلت سبعة مشاركات من مصارف اجنبية ( اردنية وخليجية وكويتية وبريطانية ) في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة تراوحت نسبة المشاركة ما بين ٤٩% الى ٧٥% من رأس المال .
- بلغ اجمالي رؤوس أموال المصارف العراقية قرابة (٦ر٢) ترليون دينار لغاية ٢٠١٠/٩/٣٠ تعود معظمها وبنسبة ٧٧% الى القطاع المصرفي الخاص ومن المتوقع مضاعفتها نظرا"لقرار اللجنة الأقتصادية المتخذ بالجلسة الخامسة المنعقدة في ٢٠٠٨/٣/٢٦ بزيادة رؤوس أموال المصارف الحكومية بمبالغ كبيرة لتصبح (٥٠٠) مليار لمصرف الرافدين و(٤٠٠) مليار لمصرف الرشيد وصدور كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ١٩٢٤/٣/٩ والمؤرخ في ٢٠١٠/١٠/١٧ المتضمن رفع رؤوس أموال المصارف الى (٢٥٠) مليار دينار خلال فترة (٣) سنوات أعتبار من تاريخ صدور قرار المجلس في ٢٠١٠/٢/١٨ فتصبح (١٠٠) مليارديناار خلال سنة واحدة لغاية ٢٠١١/٦/٣٠و(١٥٠) مليار دينار خلال سنتين من القرار المذكورأي لغاية ٢٠١٢/٦/٣٠ و(٢٥٠) مليار دينار خلال (٣) سنوات من تاريخ القرار المذكور أي لغاية ٢٠١٣/٦/٣٠

- بلغ اجمالي ودائع الجهاز المصرفي الحكـومي والخـاص (٤٧١٣٢) مليـار دينارلغاية ٢٠١٠ /٩/٣٠ .
- تنفرد المصارف الحكومية باجمالي الودائع الكلية بنسبة ٨٩% ،حيـث شـكلت الودائع الحكومية نسبة ٧٥% منها في حين بلغت حصة المصارف الخاصـة (٥٣٨٥) مليار دينار و بنسبة ١١% من اجمالي الودائع ٠
- لازالت الودائع الأهلية لاتشكل إلا نسبة ٤% من النـاتج المحلـي الاجمـالي العراقي مما يعني ان العمق المالي المنشود لازال في بداياته البسيطة في بنـاء قطاع مالي محلي قوي ومتين ومؤثر في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي ٠
- تنفيذا" لأهداف السياسة النقدية فقد عمد هذا البنك الى استقطاب السيولة المتوفرة لدى المصارف من خلال فسح المجـال امامهـا للقيـام بعمليـات الاسـتثمار الاسبوعي والشهري لدى البنك ، فضلا" عن دخول مـزاد حـوالات الخزينـة وشراء الدولار ، بلغ اجمالي استثمارات المصارف نهاية الفترة المذكورة قرابة (١٠٠٥٩) مليار دينار .

## ٤ـ الائتمان النقدي والتعهدي

- بهدف تطوير الائتمان النقدي والتعهدي فقد اعتمد البنك المركزي العراقي عدة وسائل أهمها :ـ

ـ تشجيع المصارف على تقديم الائتمان وتوزيعه نوعيا" وقطاعيا" ٠

ـ إنشاء شركة لضمان القروض المصرفية ( ازدهار ) ٠

ـ **منح المصارف الخاصة نسبة من الاعتمادات المخصصة لأستيرادات القطاع العام ٠**

ـ تطبيق اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان ووضع مخصص لكل صنف يتفق مع درجة المخاطرة الخاصة به .

- بالرغم من ان رؤوس اموال الجهاز المصرفي البالغة قرابـة (٢ر٦) ترليـون دينار يعود معظمها وبنسبة ٧٧% الى المصارف الخاصة ، الان مساهمتها في الائتمان لا تتعدى ١٧% مقابل ٨٣% للمصارف الحكوميـة .ممـا يعنـي ان المصارف الخاصة لازالت ذات طبيعة متحفظة في مـنح الائتمـان ، ولـديها تركزات ائتمانية تفوق النسبة المحددة قانونا" والبالغه اربعـة اضعـاف رأس المال ٠

- أن نسبة كفاية رأس المال (بازل ١) للمصارف الحكومية هي فوق النسبة المحددة في المادة (١٦) من قانون المصارف النافذ والبالغة ١٢% بأستثناء مصرف الرافدين فهي دون النسبة المحدد لذا ان المصارف الحكومية عند منحها الائتمان على وفق النسبة العالية المشار اليها في الفقرة السابقة تعتبر مؤسسات منغمسة في المخاطر ٠
- ان التحفظ العالي الذي تتخذه المصارف الخاصة قد انعكس على معدلات سيولتها التي بلغ متوسطها قرابة ٩٤% ويزيد بنسبة الضعفين عن النسبة المعيارية البالغة ٣٠% مما يعني وجود موارد فائضة لا تتوفر لها فرص استثمارية مناسبة ومأمونة خارج نطاق البنك المركزي العراقي حتى عام ٢٠١٠ ٠
- ان متوسط الفجوة بين الفائدة الممنوحة على الودائع والفائدة المستوفاة على الائتمان تزيد على (٨) نقاط وتعكس ضعف صلابة الجهاز المصرفي العراقي مما يتطلب تمتينه وتطويره وتعميقه ماليا" ٠
- يلاحظ انخفاض الكثافة المصرفية البالغة مصرفا" واحد لكل (١٠) ألاف نسمة ، في حين تبلغ هذه النسبة في الولايات المتحدة الامريكية قرابة مصرف واحد لكل ( خمسة الاف نسمة ) مقابل مصرف واحد لكل (١٥٠٠ نسمة ) في الاتحاد الاوربي مما يتطلب زيادة الانتشار المصرفي في عموم العراق لتحسين الكثافة المصرفية ٠
- بلغ اجمالي الائتمان التعهدي ( اعتمادات مستندية وخطابات ضمان ) المقدم من المصارف الحكومية (١ر٣٠) ترليون دينار ويشكل نسبة ٨٦% من اجمالي الائتمان التعهدي المقدم من القطاع المصرفي والبالغ (٣٥) ترليون دينار لغاية ٢٠١٠/٩/٣٠ ٠
- بلغت الديون المتأخرة التسديد لدى المصارف الحكومية (٨٠) مليار دينار وتشكل نسبة ٣٠% من اجمالي الديون المتأخرة التسديد لدى الجهاز المصرفي العراقي البالغة (٢٦٧) مليار دينار مقابل نسبة ٦٩%للمصارف الخاصة ٠

- شكلت أرباح المصارف الحكومية نسبة ٧٦% من اجمالي ارباح الجهاز المصرفي العراقي والبالغة (٦٠٤) مليار دينار في حين بلغت أرباح المصارف الخاصة (١٤٢) مليار دينار او بنسبة ٢٤%من اجمالي الأرباح.
- احتلت اجمالي موجودات المصارف الحكومية نسبة ٩٧% من اجمالي موجودات المصارف العراقية البالغة (٣٣٩) مليار مقابل ٣% لمصارف القطاع الخاص .

## ٥ــ الاجراءات المتخذة من السلطة النقدية لتطوير القطاع المصرفي

- تحرير القطاع المالي ، ولا سيما تحرير اسعار الفائدة والغاء خطط الائتمان السابقة التي كان يفرضها البنك المركزي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وجعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة وبشكل شفاف .
- فتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية في العراق سواء" بشكل فروع، او مكاتب صيرفية ، ومكاتب تمثيل ،و شركات مستقلة ،او مشاركات مع المصارف الخاصة بما ينسجم مع قانون الاستثمار والتوجهات نحو اقتصاد السوق مما ساهم في تطوير الجهاز المصرفي الخاص بشكل جيد .
- التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة الى الرقابة التلقائية الوقائية عبر اللوائح التنظيمية والادارية مما جعل النظام المصرفي يعمل وفق نظم مرنة وكفوءة .
- اطلاق حرية التحويل الخارجي والغاء كافة القيود السابقة على تحويل الأموال مما ساهم في تحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات باستثناء ما يتطلبه قانون مكافحة غسل الاموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ .
- تحديث نظم المدفوعات المصرفية من خلال انشاء نظام مدفوعات عراقي متطور والذي يديره البنك المركزي وترتبط كافة المصارف العراقية الخاصة والحكومية ودائرة المحاسبات العامة في وزارة المالية . وتقدر التسويات الاجمالية باكثر من (٥٠٠) معاملة شهريا" .

ان العمل جار حاليا" لأحلال نظام المقاصة الالكترونية لتحويل نظام الدفع من البدائي الى النظام الالكتروني لتسوية الشيكات والالتزامات المالية بما يخدم قطاع الاعمال .

- اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية داخل وخارج العراق بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية باجال مختلفة وتقليص فجوة سعر الفائدة ونشر هذه اللوائح والتعليمات على موقع البنك المركزي العراقي WWW:cbiraq . org .
- قامت المصارف العراقية بدخول آفاق الصيرفة الحديثة ونظم الدفع وادوات الائتمان كاصدار شهادات الايداع ، وبطاقات الائتمان ( بابل ، الفيحاء ، مدرار ) والبطاقة الذهبية الصادرة من مصرفي الرافدين والرشيد كوسيلة حديثة من وسائل الدفع إضافة الى سعي المصارف الخاصة لانشاء شركة (اموال) للخدمات الالكترونية ، وتوسيع نشاط امناء الاستثمار مثل ادارة المحافظ وصناديق الاستثمار . كما عمد البنك عام ٢٠٠٧ لاعتماد التصنيف الائتماني للمصارف كبديل عن إظهار المراكز المالية المتمثلة بحجم الموجودات لما يخفيه الاخير من عمليات تجميلية غير محبذة وتحد من عملية اظهار المراكز المالية الحقيقية .
- اعتمدت العديد من المصارف الخاصة والحكومية نظم الكترونية حديثة في اعمالها ومنها مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف دار السلام ، مصرف الخليج التجاري ، فضلا" عن مصرفي الرافدين والرشيد الذين اعتمدا النظام المصرفي الشامل لربط فروعها مع اداراتها العامة ، وتطوير نظم الاتصال ، وتبسيط وتسهيل اجراءات تقديم الخدمات المصرفية لغرض تطوير اعمالها وتقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة .
- بالنظر لكون المصارف الحكومية الكبيرة ( الرافدين والرشيد ) تحتل النسبة الاكبر من اجمالي النشاط المصرفي ولكونها تعاني من مشاكل ديون موروثة ، وترهل اداري ، ونظم تقنية متخلفة فقد تم اعداد مذكرة تفاهم جرى تنفيذها عام ٢٠٠٦ بالتعاون بين البنك المركزي ووزارة المالية ، وبالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والخزانة الامريكية تضمنت خطة عمل وفق توقيتات زمنية محددة

لتطوير المصرفين المذكورين والمصارف الحكومية الاختصاصية الثلاث ( الصناعي ، الزراعي ، والعقاري ) للارتقاء باداءها ومعالجة المشاكل التي تواجهها من خلال ثلاث خطط ( تشغيلية ، مالية ، واستراتيجية ) ، على ان تأخذ هذه المصارف على عاتقها مهام منح القروض الميسرة الى القطاع الخاص وهي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث السماحات ومدد التسديد والفائدة وغيرها . وفي اطار مبدأ اللاتجزيئية في التمويل لضمان نجاح برنامج الدفعة القوية في احداث التنمية .

- كما يتطلب تطوير المصارف الاختصاصية اعادة هيكل الدعم في الموازنة العامة للدولة واعتماد سلم اولويات لا يغفل النشاط الانتاجي عن طريق اسناد رؤوس اموال المصارف الحكومية الاختصاصية الثلاثة ، شريطة ان لا تتحمل الميزانيات العمومية لهذه المصارف أية نفقات دعم ، وانما تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة المالية وتطويرها بما يخدم اهداف التنمية وضمان العمق المالي للعراق .

ونخلص مما تقدم ان الجهاز المصرفي العراقي هو جهاز مصرفي واعد ، تحكمة معايير الصيرفة الدولية بما فيها معيار الافصاح والشفافية ، ويخضع لاشراف وادارة البنك المركزي العراقي ، وسيشهد خلال السنوات القريبة القادمة تطورات ملموسة على الصعيد التنظيمي والعمليات ، وهناك فرص تعاون ومشاركة لتأسيس المصارف الجديده ، وفروع للمصارف الاجنبية وللمصارف العراقية خارج العراق ، اضافة الى مشاركات في رؤوس أموال المصارف القائمة لخدمة متطلبات الاقتصاد العراقي وبدعم ومساندة من البنك المركزي العراقي .